

شمس " ينظم ورشة عمل حول أهمية انضمام

فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

ميلاد. كما يحق لها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في حال حدوث أي اعتداء وعلى الرغم أن ما يسمى دولة إسرائيل هي ليست طرفاً في هذه الاتفاقية إلا أنه يمكن لفلسطين أن تستخدم الوسائل الدبلوماسية المتاحة من خلال الدول الأطراف في الاتفاقية البالغ عددها 113 دولة .

وأضاف بان الانضمام الفلسطيني لاتفاقية جنيف يترتب عنه مسؤولية على الدول الأعضاء في الاتفاقية، وذلك بنص المادة 41 من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، على أنه تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يترقبون أو يأمرؤن باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية .

وشدد العاروري على أن الانضمام إلى الاختصاص القضائي العالي يدفع بضرورة أن تعتنم دولة فلسطين هذه الفرصة بعد حصولها على عضوية مراقب، بدعوة جميع الدول لضمان تحديد إطار قانوني وطني سليم ، ومن شأن ذلك أن يسمح لها بالاضطلاع بدورها ، عند الاقتضاء ، في إنفاذ القانون الدولي الإنساني والمساهمة في حماية ضحايا الحرب في جميع أنحاء العالم. ومفهوم الاختصاص القضائي العالي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإطار القانوني. وهو مفهوم مكّس في القانون الإنساني، ولا زال يكتسي أهمية بالغة في سد ثغرة إفلات الاحتلال الإسرائيلي من العقاب في ما يخص جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين بعد سنة ٢٠٠٢ ، بما يشمل الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف. وان تتابع دولة فلسطين باهتمام النقاش الدائر حول هذا الموضوع في اللجنة السادسة ، وتبدي استعداد للمساهمة في المناقشات المقبلة وفي التقارير المقبلة للأمين العام بشأن هذه المسألة.

وقال العاروري بأننا أمام حالة غير مسبوق في أديبات قيام الدول ، فلسطين وعلى امتداد تاريخها حالت الإرادة الدولية دون قيام هذه الدولة ، وأول مرة اتفقت هذه الإرادة الدولية على قيام دولة فلسطينية في القرار رقم ١٨١ ، وهنا قد تبدو أهمية هذه القرار في أنه إعلان صريح بقبول الدولة الفلسطينية ، لكن هذا القرار وهذا القبول كان مرتبطين بقيام الكيان الصهيوني كدولة ، فهو مشروط بقبول الكيان الصهيوني عضواً في الأمم المتحدة ، واليوم توجد بلا شك إرادة دولية بقيام وقبول هذه الدولة ولكن في ظل معطيات جديدة ، أبرزها تأثير العامل الصهيوني الذي لم يكن موجوداً في حالة القرار رقم ١٨١ ، أما اليوم فدور الكيان الصهيوني واضح ومؤثر، وهذا الدور مسنود ومدعوم بالدور الأمريكي. وهذا أول ما ينبغي أن يدركه الفلسطينيون. والأمر الثاني الذي لم يدركه الفلسطينيون أنهم ورغم نضالهم الطويل وتضحياتهم البشرية الكبيرة وعدد الشهداء أنهم قبلوا بالحل السياسي والتفاوضي ، وهذا يحتم عليهم أهمية تفعيل الأسلوب التفاوضي بطريقة جديدة، وأقصد تفعيل التفاوض مع الدول المؤثرة في هذه الدولة. وان هذه الدولة ستكون إضافة جديدة في السلام والأمن الدوليين مستقبلاً.

مضي عام من انضمام فلسطين إلى بعض الاتفاقيات ، كما يمكن أن تقوم هذه الدائرة بالتواصل مع كافة الوزارات المختصة في دولة فلسطين من أجل أن تكون حلقة وصل ما بين هذه الوزارات والمنظمات المعنية. كما ودعا المشاركون إلى ضرورة أن تستفيد وزارة الخارجية من الخبراء في منظمات حقوق الإنسان لجهة إعداد التقارير وصياغتها، كما دعوا إلى ضرورة الاضطلاع على تجارب الدول الشقيقة في هذا المجال.

كما أوصى المشاركون إلى ضرورة رفع الوعي المجتمعي بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تم الانضمام لها، والعمل على مواجهة الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال من خلال القانون الدولي والذي أصبح جزء لا يتجزأ من الاتفاقيات الموقع عليها من قبل السلطة. وضرورة النظر في وضع ميثاق جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية يتلاءم مع طبيعة المرحلة، والعمل على إنجاز وثيقة الدستور في أسرع وقت ممكن.

وكان إبراهيم العبد من مركز "شمس" افتتح الورشة معرّفاً بمركز "شمس" ونشاطاته اللامنهجية وأهمية المركز وأهدافه التي تصب في تعزيز المشاركة الشبابية وزيادة الوعي وتعميق الثقافة في مجالات حقوق الإنسان... وقد ذكر أن هذه الورشة هي إحدى نشاطات مشروع نشر وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان بدعم وتمويل من الوكالة الاستراتجية للتنمية.

ومن جانبه، قال الناشط الحقوقي ماجد العاروري أن خطوة السلطة بالانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية هي خطوة مهمة لكنها لا تعدوا عن كونها خطوة رمزية في الواقع، وقال أن الانضمام إلى ١٥ اتفاقية دولية، أولى المحاولات لتعزيز مكانة فلسطين كدولة في الأمم المتحدة، وانضمامها إلى 13 منظمة واتفاقية دولية، خصوصاً أنها حصلت على مسمى دولة مراقب في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، واعترفت بها الجمعية العامة على أنها دولة، وبالتالي بات من المسموح لها قانوناً الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تشترط أن تكون الاتفاقيات هذه بين دول، واليوم بات بإمكان السلطة الفلسطينية توفير هذا الشرط، وقال أن انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية له فوائد كثيرة، في حال تم تطبيقها ومتابعتها، إذ يفترض أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على الصراع الدائر مع الاحتلال الإسرائيلي، كاتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، واتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول للمحاربين.

وأشار العاروري إلى إن المصادقة على المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان ، يتطلب إيجاد آلية فلسطينية في تحديد كيفية تقديم صكوك الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان خاصة في ظل الانقسام الفلسطيني وتعطيل أعمال للجان التشريعي إضافة إلى خصوصية الحالة الفلسطينية كونها دولة مازالت ترزح تحت الاحتلال كما يمكن لفلسطين كدولة مراقب في الأمم المتحدة الانضمام إلى اتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٨٢ التي تمنحها حقوقاً للمياه الفلسطينية وترفع سيادة الدولة الفلسطينية على مياهها الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها ٢٠٠

دس - دعا مشاركون في ورشة عملها مركز إعلام حقوق الإنسان رابطة "شمس" حول أهمية انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات في جامعة القدس المفتوحة فرع غزة إلى ضرورة إنشاء دائرة في وزارة الخارجية الفلسطينية باسم "دائرة حقوق المنظمات الدولية يكون مهامها إلى مهام الأخرى صياغة وإعداد التقارير التي سترفعها دولة فلسطين إلى الدولة سيما وأن دولة فلسطين بإعداد وتسليم تقاريرها التي تتعلق بحقوق الإنسان في فلسطين بعد



المواد الحافظة

ملك الفلسطيني

تتجة تعلن عن

الصحي (يوم

العاشر مساء

بيت الانجلي

ماويات بالإضافة الى

يون وزيتون و بس

بين القمح البلدي مع

المواد الحافظة

من بالقرب من حاجر لفتنا

02135

nitro professional

nitro professional